دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات

د.محمد زرقون جامعة ورقلة
Zergounemed@gmail.com
أ. شطيبة زينب جامعة ورقلة
zchetiba@gmail.com

ملخص : ظهر قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال كقطاع إنتاجي خدمي مهم، ذلك لما يحققه من فوائد للقطاع الحكومي أوالخاص في مختلف المجالات حيث تؤثر إستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات على المؤسسات الأمر الذي يتطلب تكاليف ونفقات للإستثمارفي هذا المجال وهذا من شأنه جعلها في أمس الحاجة لتطبيق مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات والتي تساعد المؤسسات في تطبيق أهدافها الإستراتيجية آخذة بعين الإعتبار المزايا التي تحققها هاته التكنولوجيا والرقابة على المخاطر المتعلقة بها.

الكلمات المفتاح

المقدمة.

وسيلة لإدارة تكنولوجيا المعلومات أي تلك التي تتسم بسلامة نماذج حوكمة تكنولوجيا المعلومات.
في دراستنا هده نحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ماهي العلاقة بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات والإتصال وزيادة القدرة التنافسية للشركات ؟

سيتم معالجة هذه الإشكالية من خلال التطرق إلى النقاط الآتية:

- ✓ **أولا – الإطار العام لحوكمة الشركات ؛**
- ✓ **ثانيا– تكنولوجيا المعلومات والإتصال؛**
- ✓ **ثالثا– حوكمة تكنولوجيا المعلومات والإتصال ؛**

✓ **رابعا– خلاصة ؛**

أولا– الإطار العام لحوكمة الشركات :

إن التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال وما شهدته من تحولات في تحرير الأسواق المالية ومرونة انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود واتساع حجم المنظمات أدت إلى إل ضعف آليات الإشراف والرقابة على أداء منظمات الأعمال ومجالس إدارتها ووقوع الكثير منها في أزمات مالية انعكست سلبا على الاقتصاديات الناشئة منها والمتقدمة. وتأتي حوكمة الشركات

استجابة جوهرية لتحقيق الحكم الجيد لمنظمات الأعمال لتدعيم تنافسيتها .

1. ماهية حوكمة الشركات :

مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate Governance، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي اتفق عليها فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة".

و قد انتقل مفهوم "الحوكمة" من السياسة وإدارة الدولة إلى الشركات بجميع أنواعها، إلا أن البحوث والدراسات تشير إلى أنه لا يوجد تعريف دقيق ومحدد، وسوف نقوم باستعراض بعض هذه التعاريف:

– مجموع الآليات التنظيمية التي من شانها الحد والتأثير على قرارات المسيرين ، والتحكم في توجهاتهم وتبين مجال صلاحياتهم[1] .

–عرفها معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (The Institute of Internal Auditor) بأنها: الإجراءات المستخدمة بوساطة ممثلي أصحاب المصالح في المنشأة (مثلاً المساهمين .. الخ) من أجل توفير إشراف على المخاطر ومراقبة المخاطر التي تقوم بها الإدارة.

– بينما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) بأنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها وهي تتضمن الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة والأدوات التي يتم بها تنفيذ هذه الأهداف، ويتحدد بها أيضاً أسلوب متابعة الأداء.[2]

– كما يصف تقرير Cadbury عام 1992 حوكمة الشركات كما يلي:

يعتمد اقتصاد دولة ما على ريادة وكفاءة الشركات، وهكذا فإن الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الإدارات لمسؤولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة، وهذا جوهر أي نظام لحوكمة الشركات.

ويتابعCadbury وصفه بجملة شهيرة "حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب" .

– وعرفت أيضاً بأنها عبارة عن حالة وعملية واتجاه كما أنها نظام مناعة وحماية يحكم الحركة ويضبط الاتجاه ويحمي سلامة كافة التصرفات ونزاهة السلوكيات داخل الشركات وحاجز حماية فعال.[3]

– كما عرفتها مؤسسة التمويل الدولية FIC : على أنها "هياكل وعمليات مراقبة وإدارة الشركات، وتتمحور حول العلاقة بين كل من الإدارة، مجلس المديرين، المساهمين، المساهمين ذوي الأقلية وباقي أصحاب المصالح.[4]

2.مبادى الحوكمة : تشمل مبادئ الحوكمة مايلي :[5]

- حقوق المساهمين : من خلال تأمين وتسجيل اسهمهم، المشاركة في الإجتماعات وكذا الحصول على المعلومات في التوقيت المناسب .
- المعاملة العادلة للمساهمين.
- الإعتراف بحقوق جميع أصحاب المصالح والمتعاملين مع الشركة .
- الإفصاح والشفافية عن كل مايدور في الشركة من خلال تقديم المعلومات الخاصة بالأداء المالي والتشغيلي.
- تحديد المسؤوليات الخاصة بمجلس الإدارة والتي يجب أن تعمل على تحقيق مصالح جميع الفئات مع تحديد هياكل خاصة لمساءلتهم.

3– أهمية حوكمة الشركات : الحوكمة أداة هامة لأنها تؤدي إلى:

– محاربة الفساد الإداري والمالي الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو باستمراره.

– تحقيق وضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءاً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.

– محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديداً للمصالح.

– تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين خاصة وأنهم على درجة من الاستقلالية ولتحررهم من أي ضغط من قبل مجلس الإدارة.

– تقليل الأخطاء إلى أدنى حد ممكن باستخدام الضوابط الرقابية التي تمنع حدوث مثل هذه الأخطاء.[6]

–الحصول على قوائم مالية للمؤسسات تتسم بدرجة عالية من الشفافية والإفصاح[7] .

والمؤسسات تحتاج الى الحوكمة للأسباب التالية :[8]

–الفصل بين الملكية والإدارة.

–الفصل بين كل من مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

–الحاجة الى معالجة الخطأ في الهياكل المالية.

–التوجه نحو إدارة المخاطر المالية والتشغيلية.

–الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي العادل.

– التوجه نحو إرساء قواعد للشفافية المالية.

– توسيع دائرة مراقبة الأداء التشغيلي و الإستراتيجي.

– الحد من تعرض الشركات من الحصول على تمويل من قبل جانب أكبر عدد من الستثمرين المحليين والأجانب.

4. خصائص وأهداف حوكمة الشركات :

يشير مفهوم الحوكمة إلى الخصائص التالية:[9]

- **الانضباط:** أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- **الشفافية:** أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- **الاستقلالية:** أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل؛
- **المسائلة:** أي إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- **المسئولية:** أي وجود مسئولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة؛
- **العدالة:** أي يجب إحترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة؛
- **المسئولية الإجتماعية:** أي النظر إلى المؤسسة كمواطن جديد.

كما تعمل مبادئ ومعايير حوكمة الشركات على تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها :

- تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الايجابي عنها؛
- تحسين عملية صنع القرار في الشركات، بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعيات العامة؛
- تحسين خاصية مصداقية البيانات والمعلومات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود؛
- إدخال اِعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع القرار؛
- تحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات والمعلومات؛
- زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي وجذب اِستثمارات ورؤوس أموال أخرى؛
- زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين وتحسين معدلات دوران العمالة واِستقرار العاملين.[10]

وتسمح حوكمة الشركات كذلك، بخلق الّثقة بين المتعاملين في زمن الانهيارات والفضائح المالية، وتمكن خاصة المستثمرين الماليين والمؤسسيين من الحصول على وسائل تقوم حقيقة بالرقابة على إدارة أصولهم الموزعة على عدة محافظ وشركات. وتؤدي إلى تعظيم المنافع وزيادة اِستفادة الشركات من خلال توضيح المسؤوليات والواجبات والمهام الخاصة بالأطراف ذات الصلة والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل (01):الاستفادة من عمليات حوكمة الشركات

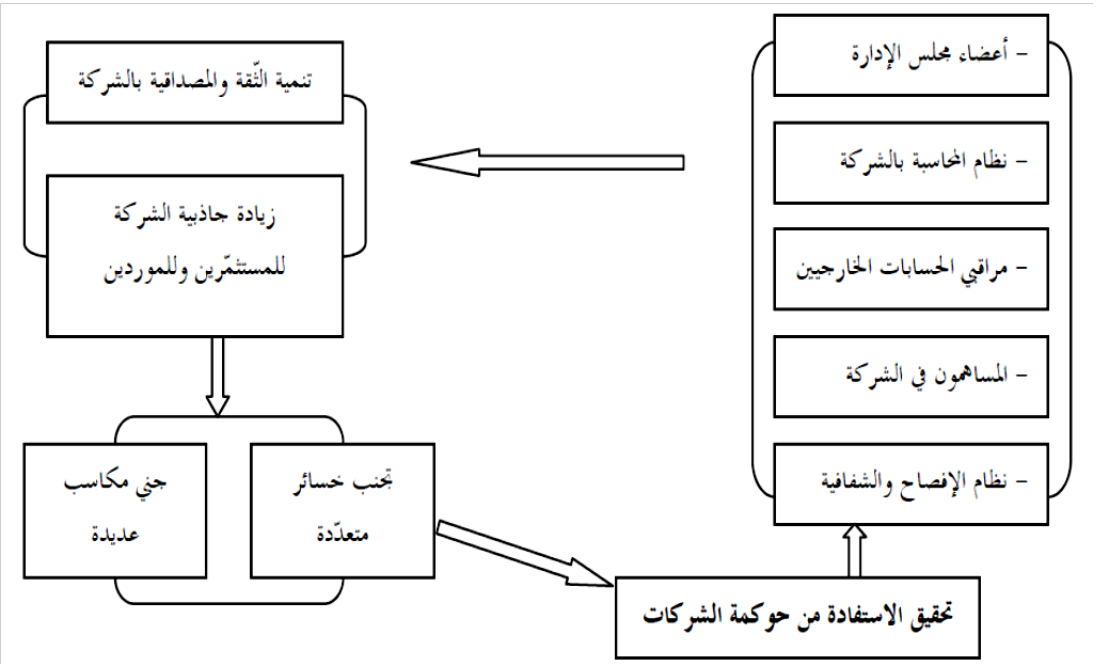

المصدر:محسن أحمد الخضيري، "**حوكمة الشركات**"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2005، ص 189.

5. محددات حوكمة الشركات :

تتوقف إستفادة الشركات من مزايا تطبيق الحوكمة بتوفر مجموعة من المحددات هما : المحددات الخارجية و المحددات الداخلية كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل (02): محددات حوكمة الشركات

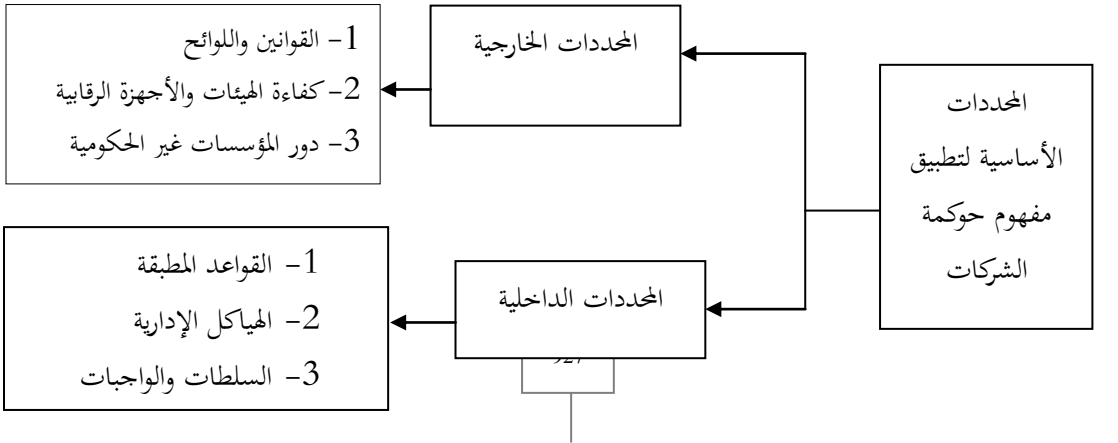

المصدر:عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، "**أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية** "، مذكرة لنيل درجة دكتوراه ، تخصص تمويل، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2008، ص 44.

أ – المحددات الخارجية : تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة
للنشاط الاقتصادي) مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس ومكافحة الفساد ، وكفاءة القطاع المالي البنوك وسوق المال في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على جميع منظمات المجتمع .
وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها.
بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية إضافة إلى وجود جهاز قضائي شفاف وعادل وقادر على تحديد المسؤولية ومحاكمة مرتكبي المخالفات الإدارية والمالية وفي الأوقات السريعة و المناسبة.
وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المنظمات ، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

ب – المحددات الداخلية:
تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المنظمة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة .[11]

6.آليات حوكمة الشركات :

يقصد بآليات الحوكمة الطرق والوسائل المستعملة لتطبيق مبادئ الحوكمة وتتمثل في :

أ- آليات داخلية : وتشمل كل من :

➢ **مجلس الإدارة :**

يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة ، إذ انه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة ، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين و إعفاء ومكافأة الإدارة العليا . كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة ، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة ، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها ، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة.ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة ، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار ، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية و البيروقراطية في شؤونها ، وتقوم باختيار الإدارة العليا ، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك.

➢ **التدقيق الداخلي :**

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة ، إذ إنها تعزز هذه العملية ، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة . حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية ، العدالة ، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي . فقد أكدت لجنة كادبريCadbury committee على أهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير .ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها ، يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها .

ب- الآليات الخارجية لحوكمة الشركات :

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة ، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع ، حيث يشكل هذا المصدر احد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من اجل تطبيق قواعد الحوكمة . ومن الأمثلة على هذه الآليات ما يأتي:

➢ **التدقيق الخارجي :**

يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية ،و لتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات ،و مع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة ،و على وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي و الاستمرار في تكليفه ،حيث إن لجان التدقيق المستقلة و النشيطة سوف تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية ،و بالتالي اختيار المدققين الأكفاء و المتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل به الشركة .[12]

ثانيا– تكنولوجيا المعلومات والإتصال

1. ماهية تكنولوجيا المعلومات والإتصال :تعبر تكنولوجيا المعلومات على تطبيقات التكنولوجيا الإلكترونية كالحاسب الآلي والأقمار الصناعية وغيرها من التكنولوجيات المتقدمة لإنتاج المعلومات التناظرية والرقمية وتخزينها وإسترجاعها، وتوزيعها، ونقلها من مكان إلى آخر، وعلى هذا تكون تكنولوجيا المعلومات و الإتصال هي تلك التكنولوجيا الناتجة عن التعاضد التكنولوجي بين تكنولوجيا معالجة المعلومات الممثلة في الحواسيب و غيرها و تكنولوجيا الإتصال الممثلة في وسائل نقل المعلومات. [13]

2. مؤشرات التوجه نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصال : يشهد العالم توجهات وتحولات في مجال المعرفة والتكنولوجيا وذلك بالإعتماد على مؤشرات من أهمها : [14]

- الاعتماد على الأيادي العاملة الكفؤة والمتخصصة، حيث أصبح الطلب يشهد ارتفاعا على الأيدي العاملة المؤهلة باعتبارها أحد أهم المعايير نحو التوجه لاقتصاد المعلومة والتكنولوجية؛

–التركيز على إنتاج الخدمات أكثر من السلع، فمثلا يمثل الاقتصاد الأمريكي 70% بالمائة من قطاع الخدمات تزداد سنويا بنسبة 2،3 بالمائة؛

- زيادة نسبة مستخدمي الحاسوب في عملهم أي زيادة استخدام التكنولوجيا والمعلومات كأداة مهمة في العمل؛
- ظهور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال كقطاع إنتاجي خدمي مهم، فبالإضافة إلى تقسيم النشاط الاقتصادي إلى ثلاثة قطاعات : الزراعة، الصناعة والخدمات، أضاف علماء الاقتصاد قطاعا رابعا وهو: قطاع المعلومات؛
- تزايد دور وأهمية المعرفة والتكنولوجية في فعالية الإنتاج والخدمات.

3. **الأهداف الإستراتيجية لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال** : لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فوائد عديدة يمكن أن تحققها سواء للقطاع الحكومي أو الخاص على مختلف المجالات و أقسام المؤسسة، وهي تهدف الى : [15]

- خفض تكاليف الإنتاج وإزالة أثر الميزة التنافسية الناجمة عن اقتصاديات الحجم؛
- زيادة سرعة الاتصال وكفاءته وخفض تكاليفه؛
- تبسيط إجراءات وعمليات المؤسسة وجعلها أكثر وضوحا وفعالية؛

- توفير المعلومة الدقيقة والمتجددة وذلك قصد اتخاذ القرارات الصائبة؛
- الشفافية وتقليل التزوير ووقوع الأخطاء؛
- توفير وتقديم خدمات أكثر وأفضل للعمال وبالتالي تنظيم أحسن؛
- استغلال الوقت بطريقة أفضل وحسن استغلال الموارد والمخزون.

4. تعزيز الميزة التنافسية بإستخدام إستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والإتصال :

هناك العديد من عناصر الميزة التنافسية يمكن أن تحققها إستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات، مثل تعزيز الكفاءة التشغيلية، وجودة الخدمات وتعزيز القدرة على الإبتكار وتطوير المعرفة، والتعلم والمشاركة وتحسين العمليات وتخفيض التكلفة وكسر حواجز الوقت، وزيادة الإنتاجية وإيجاد فرص جديدة، وتقليل الوقت المستغرق في تسويق المنتج وتطوير سلسلة الخدمة[16].

تتطلب هذه التكنولوجيا إتجاهات جديدة تعتمد على محركات و دوافع أهمها، التنافس في أجواء الإقتصاد الجديد، تحرير الأسواق و تطوير البنيات التحتية، تطوير مستوى التسويق و خفض التعريفات، و تنظيم قوانين التبادل المالي عبر الشبكات، زيادة الخدمات للمحافظة على وفاء الزبائن، تطوير الموارد البشرية الماهرة. كما يساعد الإستغلال لوسائل تكنولوجيا المعلومات بتوفير مايلي :

- تقديم الخدمات الحرة.
- القضاء على زمن الانتظار وضياع الوقت.
- القضاء على المركزية .
- تطوير خدمات الإستعلام عن بعد للزبائن.

وبسبب هذا التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أصبح الإستثمار في هذا المجال يكلف الشركات نفقات وتكاليف كبرى مما يحتم عليها المفاضلة بين البدائل المتاحة، من هنا أصبح بالإمكان الإستثمار في حوكمة تكنولوجيا المعلومات والإتصال والتي يمكنها التأثير على ربحية أي شركة وعاملا لتحقيق أهدافها الإستراتيجية وتفعيل القدرات التنافسية إذا ماكانت مقرونة بقرارات إستراتيجية وضوابط من شانها التحسين من الأداء المؤسسي ومن خلق فرص لتحقيق عوائد أكثر.

ثالثا– حوكمة تكنولوجيا المعلومات والإتصال

1. ماهية حوكمة تكنولوجيا المعلومات والإتصال: لا تختلف حوكمة تكنولوجيا المعلومات عن عمليات الحوكمة الأخرى. إذ تعرف بأنها إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات من قبل عمليات التخطيط الاستراتيجي، وتحديد الأولويات وصنع القرار، وقياس الأداء، كما يُعرّفها معهد تكنولوجيا المعلوماتITGI بأنها : "الهياكل التنظيمية والإجراءات التنفيذية والقيادية(مسؤولية مجلس الإدارة، والإدارة التنفيدية) التي تضمن أن تكنولوجيا المعلومات تساند وتوسع إستراتيجية المؤسسة وأهدافها"[17] وهذا من شأنه ضمان مايلي : [18]

- إيصال المعلومات الكاملة عن معايير وتصاميم تكنولوجيا المعلومات إلى الجهات المعنية ونشر المعارف اللازمة في هذا الخصوص.
- تطبيق معايير وتصاميم تكنولوجيا المعلومات من خلال الإجماع والمبادرة الاستباقية في الإدارة.
- المراقبة باستمرار للتأكد من التقيد بمعايير وتصاميم تكنولوجيا المعلومات وتوفير المساندة طوال العمليات.
- صيانة معايير وتصاميم تكنولوجيا المعلومات لضمان تطابقها مع أفضل الأمثلة العالمية للتكنولوجيا المعاصرة.

2.أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات : تحتل حوكمة تكنولوجيا المعلومات أهمية كبرى فهي أحد الوسائل لزيادة القدرة التنافسية وذلك من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج، زيادة الأرباح، زيادة الجودة كما تعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات حلقة وصل بين الشركة والعملاء والموردين وكافة الفئات المتعاملة على مستوى العالم، كما تتيح الإنفتاح على الأسواق الجديدة ومواكبة التغيرات التكنولوجية بشكل دائم، كما تساعد على تخفيض مستويات المخزون حيث تعمل على الإستجابة السريعة لمتطلبات العملاء مما يعني زيادة الطلب على منتجات الشركة، كما تساعد على تحسين الأداء الأمر الذي يعمل على زيادة قيمة الشركة .[19]

تستمد حوكمة تكنولوجيا المعلومات أهميتها استنادا إلى مبادئها التي تعتمد على إضافة قيمة لأصحاب المصالح كمايلي :

- خلق القيمة للإيفاء بإحتياجات الأطراف المتعاملة حيث تتحقق من خلال المنافسة والربح المحتمل.
- الإنسجام الإستراتيجي بين متطلبات وأهداف الشركة وبين تكنولوجيا المعلومات.
- قياس الأداء من خلال معرفة إستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات وتحديد المئشرات الخاصة بقياس الأداء الخاص بها.
- معرفة الموارد التكنولوجية اللازمة للإستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتقييمها.
- الإلمام بجميع النخاطر التي تواجه الشركة نتيجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات .[20]

3. علاقة حوكمة تكنولوجيا المعلومات بحوكمة الشركات :

ترتبط مبادئ وآليات الحوكمة بحوكمة تكنولوجيا المعلومات للاعتبارات التالية :

- إهتمام مجلس الإدارة بإعتباره أحد آليات حوكمة الشركات بحوكمة تكنولوجيا المعلومات حيث يعتمد على هذا الأساس على إستراتيجيات للشركة تتوافق مع تكنولوجيا المعلومات المطبقة، كما تعد تكنولوجيا المعلومات احد بنود الرقابة الداخلية والتي يشرف مجلس الإدارة، بالإضافة إلى الدور القوي الذي تلعبه لجنة المراجعة في دراستها لنظام الرقابة الداخلية والذي يجب أن يضم تكنولوجيا المعلومات مع الرقابة عليها ،كما تولي لجنة الترشح عناية خاصة بتكنولوجيا المعلومات من حيث تطبيقها والرقابة عليها كأحد مسؤوليات مجلس الإدارة.

- يعتمد الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالشركة بتوافر هذه المعلومات في نفس الوقت للمستثمرين في حين تتطلب الشفافية الكشف الكامل عن الوضعية المالية للشركة هذان العاملان يمثلان أهمية كبرى كونهما يؤديان إلى إستعادة الثقة في السوق من خلال معرفة المستثمرين بالمعلومات الخاصة يتكنولوجيا المعلومات وكيفية الرقابة عليها وهذا من شانه تدعيم مبدأ الإفصاح والشفافية.

4.علاقة حوكمة تكنولوجيا بالقدرات التنافسية :

تعد المعلومة أحد وسائل تدعيم الميزة التنافسية لكونها اداة وصل بين الشركة والمتعاملين ومصدرا مهما لجميع التحولات والتطورات التي تحدث في الشركة بما فيها تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وكيفية حوكمتها والرقابة عليها وذلك للإعتبارات التالية:

- يؤدي الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإتباع تكنولوجيا المعلومات الى التأثير على أسعار الأسهم فكلما كان هناك نمو في المبيعات نتيجة إتباع التكنولوجيا كلما زاد الإقبال على شراء أسهم الشركة الأمر الذي من شأنه زيادة الأرباح.

- يؤدي ثبات مجلس الإدارة لفترات أطول من إكتساب الخبرة الكافية بكيفية الإدارة مما ينعكس على الأمور المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات خاصة ماتعلق منها بتسيير الموارد البشرية، فكلما كان الإنطباع بأن الشركة تولي إهتماما للدورات التدريبية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات اعتبرت هذه المعلومات مؤشرا للمستثمرين بسعي هذه الشركات للتميز عن المنافسين وسعيها لزيادة أرباحها الأمر الذي يعمل على زيادة عددهم وبالتالي إكتساب ميزة تنافسية.

- يؤدي تطبيق حوكمةتكنولوجيا المعلومات إلى توفير المعلومات الخاصة بالمتعاملين مما يؤدي إلى اهتمام الشركة بتلبية إحتياجاتهم خاصة تلك التي تتعلق بجودة المنتج اوالخدمة، فكلما اتيح للشركة القدرة على تطويع التكنولوجيا المطبقة لخدمة أغراض العملاء أدى ذلك إلى زيادة عددهم وبالتالي زيادة المبيعات الأمر الذي يكسب الشركة ميزة تنافسية مما يزيد من القدرة التنافسية لها.

- يسمح تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات بتوفير المعلومات المتعلقة بتخفيض تكاليف المنتج أ الخدمة مما يؤدي إلى زيادة عملية البيع نتيجة زيادة عدد المشترين، وبالتالي الرفع من مشتريات أسهم الشركة وهذا من شأنه زيادة القدرة التنافسية للشركة.

خلاصة :

يمكن أن يغير الاستثمار في حوكمة تكنولوجيا المعلومات من ربحية الشركات، الأمر الذي يسمح لمسئولي هذه الشركات الهادفة للربح من اتخاذ قرارات إستراتيجية تسمح بتطبيق هذه الآلية بغية تحسين الربحية. حيث تشير الدراسات إلى وجود علاقة بين الاستثمار في حوكمة تكنولوجيا المعلومات وزيادة ربحية الشركات. وعليه خلصنا لأهم النتائج التي نوجزها في ما يلي:

- يتمثل الغرض من إطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تحديد المهام اللازمة للبدء في تطبيق هذه الأداة كونها أحد الأدوات لتخفيض التكلفة وزيادة الجودة.
- تسمح حوكمة تكنولوجيا المعلومات بوضع آلية مشتركة لاتخاذ القرارات وإتباع حلول موحدة المعايير داخل الشركات.
- تسمح حوكمة تكنولوجيا المعلومات بإضافة قيمة، الإنسجام الإستراتيجي، قياس الأداء، إدارة الموارد وإدارة الخطر.
- يسمح إطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات بتنفيذ الأدوار والمسؤوليات ونطاق المسؤولية والسلطة التي تقتصر عليها تلك الأدوار والمسؤوليات والمتعلقة بمجلس الإدارة.
- تسمح حوكمة تكنولوجيا المعلومات بزيادة القدرة التنافسية للشركات من خلال الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بحوكمة تكنولوجيا المعلومات حيث تسمح هذه الأخيرة بالتأثير على أسعار الأسهم، زيادة المنتجات أو الخدمات، زيادة الجودة وتخفيض التكاليف.
- تسمح حوكمة تكنولوجيا المعلومات بوضع أرضية مشتركة لآليات توحيد معايير تكنولوجيا المعلومات مما يسمح بزيادة كفاءة الشركات من خلال التوافق التام بين أطر أعمالها وتكنولوجيا المعلومات.
-

المراجع والإحالات:

[1]Gérard CHARREUX , Le gouvernement des entreprises , Paris: Economica, 1997, P01.

[2]OECD Principles of Corporate Governance For this Arabic edition 2004,Affore named

[3]حماد، طارق عبد العال، "**حوكمة الشركات**"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية، 2005 ،ص 9.

[4]بريش عبد القادر، حمو محمد "**دور حوكمة الشركات في الرفع من أداء وكفاءة السوق المالية**"، الملتقى الدولي حول االسوق المالي بين النظرية و التطبيق في إطار تجارب الدول العربية ،جامعة عنابة، الجزائر،21-22 أكتوبر 2008، ص04.

[5]تسرين محمد فتحي يوسف، "**الإفصاح عن حوكمة تكنولوجيا المعلومات والإتصال ودوره في تعزيز القدرة التنافسية للشركات**"، المؤتمر العلمي الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الإجتماعية تجربة الأسواق الناشئة، جامعة إربد اليرموك، الأردن، 18-17 أفريل 2013، ص 360.

[6]حسين أحمد دحدوح ،"**دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سوريا –دراسة ميدانية –**"،مذكرة ماجستير،تخصص محاسبة، جامعة دمشق،2008، ص 42.

[7]محمد ولهي، "**نحو المساهمة الفعلية لتفعيل الحوكمة الضريبية لتفعيل الأداء المالي والمحاسبي للشركات**"، المؤتمر العلمي الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الإجتماعية تجربة الأسواق الناشئة، جامعة إربد اليرموك، الأردن، 18-17 أفريل 2013، ص 5.

[8]نفس المرجع، نفس الصفحة.

[9] حماد طارق عبد العال ، مرجع سبق ذكره، ص.05.

[10]بادن عبد القادر،"**دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية و المصرفية –حالة الجزائر –** "،مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة و مالية، جامعة الشلف، الجزائر، 2008، ص 10.

[11] محمد ياسين غادر، "**محددات الحوكمة و معاييرها** "، المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الادارة في عصر المعرفة، طرابلس، لبنان، 15-17 ديسمبر 2012 ، ص 16.

[12] حساني رقية ،كرامة مروة ، "**اليات حوكمة الشركات و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري** "، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة بسكرة ، الجزائر، 06-07 ماي 2012، ص 20 .

[13] سعادي الخنساء،" **التسويق الإلكتروني وتفعيل التوجه نحو الزبون من خلال المزيج التسويقي**"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تسويق، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 22.

[14] حاج عيسى أمال، هواري معراج، "**دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين قدرات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22-23 أفريل 2003، ص ص 108- 109.

[15] إبراهيم بختي، "**صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلاقتها بتنمية وتطوير الأداء**"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات،جامعة ورقلة، الجزائر، 8- 9 مارس 2005، ص b**bekhti**.online.fr/…/**Performance**%20&%20TIC.pdf.320

[16] فالح عبد القادر الحوري، "**إستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات ودورها في تعزيز الميزة التنافسية**"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، إدارة أعمال، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية، الأردن، 2004، ص72.

[17] نسرين محمد فتحي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 362.

[18] حوكمة معايير وتصاميم تكنولوجيا المعلومات، **29/09/2013,**
http://adsic.abudhabi.ae/Sites/ADSIC/Navigation/AR/root,did=110726.html

[19] نسرين محمد فتحي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 363.

20 نفس المرجع السابق، ص ص 363-364.